ستظل مشاعل الثورة اليمنية الخالدة وضاءة حتى تحقق لشعبنا كل طموحاته وتطلعاته

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

14 أكتوبر

الإثنين 26 أكتوبر 2009 م - العدد (14627) السنة الحادية و الأربعون

## مجلس الشورى يبدأ مناقشة تقرير عن المديونية الخارجية لليمن

# الاهتمام بتحسين إدارة القروض الخارجية وتفعيل كفاءة الاستيعاب المحلي لها

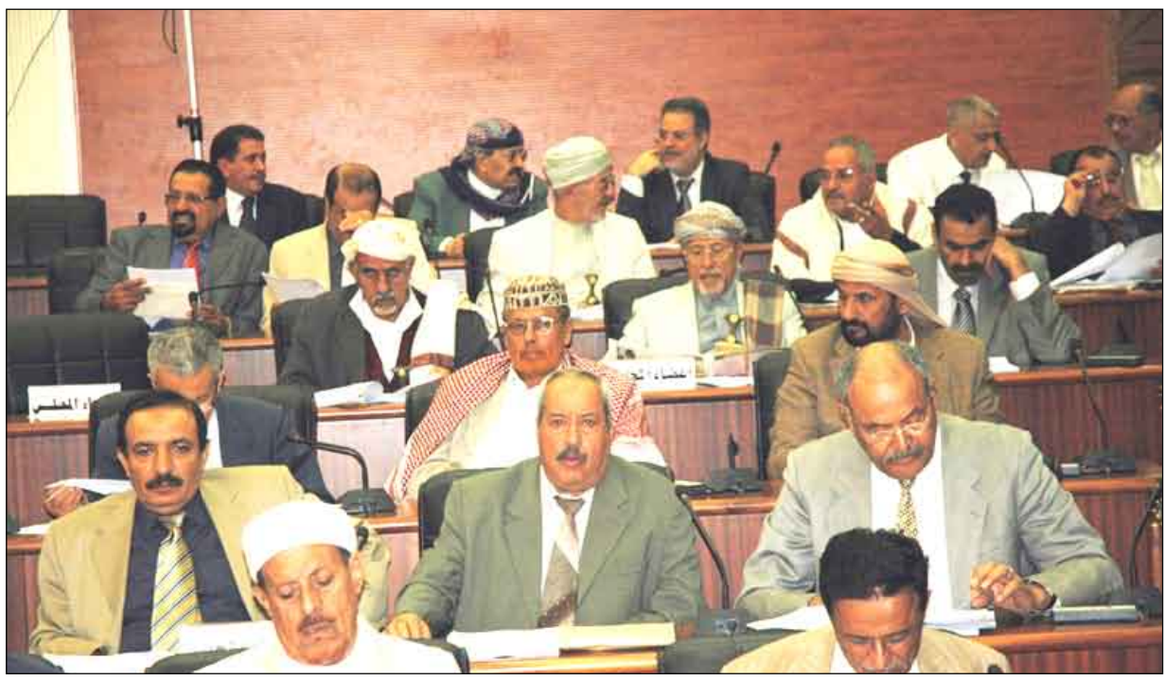

## الدعوة إلى إصدار قانون للدين العام المحلي أو الخارجي والتخفيف من الاعتماد على القروض الخارجية

صنعاء/سبأ:

**بدأ مجلس الشورى أول اجتماعات دورة انعقاده السنوية الثانية للعام الجاري 2009 والذي كرسه لمناقشة موضوع المديونية والمساعدات والمنح الخارجية، في الجلسة التي عقدها أمس برئاسة رئيس مجلس الشورى الأخ عبد العزيز عبد الغني.**

**وفي الجلسة قدمت اللجنة المالية بمجلس الشورى التقرير الخاص بالموضوع، الذي قام بقراءته رئيس اللجنة علوي صالح السلامي، ومقرر اللجنة الدكتور يحيى العاضي، وعضوا اللجنة محمود عبد الله عراسي وعلي الخضر السعيدي.**

ويمثل التقرير خلاصةَ الدراسةِ التحليليةِ التي أجرتها اللجنة المالية بالمجلس لنتائج التقارير الصادرة عن وزارتي المالية والتخطيط والتعاون الدولي، والبنك المركزي، حول المديونية الخارجية والمساعدات والمنح الخارجية ومستوى التنفيذ والإنجاز للمشاريع المختلفة خلال عام 2008 والنصف الأول من العام الحالي 2009.

وشمل التقرير عرضاً لمبررات سياسة التمويل وطبيعة القروض الخارجية، ووضع المديونية الخارجية للبلاد، ومؤشرات الأمان ومستوى إدارة القروض.

كما عرض التقرير الأهمية النسبية للدائنين، وللمسحوبات من القروض الخارجية، والوضع الراهن لخدمة الدين العام، مع تقييم للقدرة الاستيعابية للقروض والمساعدات والمنح في مختلف القطاعات.

وفي هذا السياق اعتبر التقرير أن هناك مبررات موضوعية للتمويل الخارجي، تتمثل في العجز في الموارد العامة أو ما يعرف بفجوة الموارد المحلية التي تنشأ بين معدل الاستثمار المطلوب تحقيقه للوصول إلى معدل النمو المستهدف وبين معدل الادخار المحلي الذي يتحقق في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة.

وفي سياق تقييمه لوضع المديونية الخارجية لليمن اعتبر التقرير أنها تقع ضمن مؤشر القروض الآمنة بالنظر إلى نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي لا تزيد على 33 بالمائة، وإذا ما نسبت تلك القروض إلى المؤشرات الاقتصادية والتي تشمل بالإضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات من السلع والخدمات، وإيرادات الدولة.

وعزا التقرير ارتفاع مؤشرات الدين الخارجي خلال النصف الأول من العام الحالي 2009 نسبة إلى الصادرات وإيرادات الموازنة العامة للدولة، إلى آثار الأزمة المالية العالمية والهبوط الحاد في أسعار النفط الخام.

وأوضح التقرير أن القروض المقدمة من المؤسسات الدولية والإقليمية تمثل ما نسبته 53 بالمائة، فيما تمثل القروض المقدمة من دول نادي باريس ما نسبته 30 بالمائة من إجمالي قيمة القروض البالغة خمسة مليارات وثمانمائة وثلاثة وخمسين مليون دولار أمريكي وهو ما يعكس الأهمية النسبية للدائنين حيث تحتل المؤسسات الدولية المرتبة الأولى تليها الصناديق العربية ثم الدول الأوروبية والدول الآسيوية، والولايات المتحدة والمنظمات الإقليمية.

وفي سياق تقييمه لإدارة القروض العامة الخارجية لاحظ التقرير انخفاضاً في عمليات السحب من القروض، وشدد في الوقت نفسه على أهمية تأمين القدرة الاستيعابية لتلك القروض، والعمل على تأمين البيانات والمعلومات حول تلك القروض.

وعرض التقرير أمثلة تتصل بمستوى استيعاب القروض، في قطاعات الكهرباء والمياه والبيئة، والنقل، والصحة، والتعليم والأشغال العامة والزراعة والأسماك و الصناعة والخدمة المدنية والإصلاح الإداري.

وخلص التقرير إلى جملة من التوصيات التي دعا من خلالها إلى إصدار قانون للدين العام سواء المحلي أو الخارجي، والاتجاه إلى التخفيف من الاعتماد على القروض الخارجية لتمويل نفقات عامة في الموازنة العامة للدولة، وأن يكون إبرام تلك القروض في أضيق الحدود ولتمويل مشروعات تنموية.

كما دعت التوصيات إلى الاهتمام بتحسين إدارة القروض الخارجية في اتجاه توحيد القرار بشأن هذه القروض، وتفعيل كفاءة ومستوى الاستيعاب المحلي للقروض، ومواصلة تطبيق مبدأ الشمول في الموازنة العامة للدولة فيما يخص العائد من القروض الخارجية، وتطبيق مبدأ المركزية للقروض الخارجية، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مجال الاعتماد على القروض الخارجية.

وشددت التوصيات على أهمية التزام الجهات ذات العلاقة بالشروط الأساسية للجودة وأبعادها الخمسة المتمثلة في الضمانات الموضوعية وسلامة المنهجية والدقة والموثوقية والمنفعة العامة للقرض وسهولة الاطلاع على البيانات.

هذا وسيواصل مجلس الشورى مناقشاته للموضوع في الجلسة التي يعقدها اليوم الاثنين بمشيئة الله تعالى.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابقة وأقره.

حضر جلسة أمس من الجانب الحكومي وزير شئون مجلسي النواب والشورى أحمد محمد الكحلاني وعدد من المسئولين في الجهات ذات العلاقة.

### تستمران 4 أيام ويشارك فيهما (40) مشاركاً

## الحجري يفتتح ورشتي بناء تعزيز الثقة وضمان الجودة

صنعاء/سبأ:

بدأت أمس بصنعاء فعاليات ورشتي العمل الخاصتين" ببناء وتعزيز الثقة، والتفتيش وضمان الجودة في التعليم الفني والمهني اللتين ينظمهما على مدى 4 أيام المجلس الثقافي البريطاني بالتعاون مع وزارة التعليم الفني والتدريب المهني.

وفي الافتتاح أشار وزير التعليم الفني والتدريب المهني الدكتور إبراهيم عمر حجري إلى أن الورشتين اللتين يشارك فيهما نحو 40 مشاركا من الوحدات الخاصة والتفتيش في المعاهد التقنية والمهنية من مختلف المحافظات تأتيان امتدادا للتعاون المشترك بين الوزارة والمجلس الثقافي البريطاني في سبيل تعزيز وضمان الجودة في مجال التعليم الفني والمهني.

وأكد أن الورشتين تهدفان إلى إكساب المشاركين العديد من المهارات والمعارف حول التفتيش والجودة وتبادل الخبرات والمعارف بين اليمن والمملكة المتحدة في هذا المجال وتطوير إطار الهيكلية للتفتيش والتقييم الذاتي والتعرف على كيفية تطوير أنظمة ضمان الجودة والحرص على الاستفادة من الخبرات البريطانية في هذا المجال.

ولفت إلى أن ضمان الجودة في برامج وأنظمة التعليم الفني يعتبر احد المعايير الأساسية وحجر الزاوية في مدى تطوير الأنظمة المختلفة وخاصة في مجال التعليم الفني والمهني وضمان توفر مهارات مناسبة لدى المخرجات للمنافسة بنجاح على الوظائف في سوق العمل المحلية والدولية.

كما استعرض مدير عام الجودة والتفيش بالوزارة المهندس سعيد الخليدي أهداف وأهمية الورشتين وآلية التنفيذ التي تسعى الوزارة لتحقيقها.

من جانبه استعرض مدير المجلس البريطاني في الشرق الأوسط السيدة ميلاتي ريلتون ومدير المجلس الثقافي البريطاني بصنعاء مأيكل وايت أهداف وبرامج هاتين الورشتين وآلية التعاون مع الوزارة لرفع مستوى الضمان والجودة والمعايير.. منوها بأن برنامج التعليم والتدريب المهني والفني البريطاني يعتبر من البرامج العالمية التي تتميز بالتطور والشمولية والمرونة والتي توفر العديد من فرص العمل والتي يسعى المجلس لنقلها لمؤسسات التعليم الفني والمهني باليمن.

وأكدا التزام المجلس الثقافي بضمان الجودة والتقييم والمتابعة لمنظومة التعليم الفني باليمن لتأهيل الأجيال القادمة بالعديد من المهارات والمعارف التي تجعلهم قادرين على مواكبة المتغيرات والانخراط في أسواق العمل المحلية والإقليمية والدولية.

واستعرضا نبذة عامة عن التفتيش والجودة في المملكة المتحدة والفائدة التي يجنيها المتعلم والمؤسسات التعليمية من ضمان تحقيق الجودة والتفيش.

حضر الافتتاح وكيل الوزارة لقطاع المعايير والجودة ابتهاج الكمال.

### استعرضت مشروع مصفوفة الإجراءات التنفيذية الحكومية

## اللجنة الفنية للأولويات تدعو المسؤولين في الوزارات المعنية إلى وضع رؤية تكاملية للتنفيذ

صنعاء/سبأ:

أقرت اللجنة الفنية للمكتب التنفيذي الوزاري للأولويات دعوة المسئولين والمختصين في الوزارات المعنية بالأولويات، لوضع آليات منهجية وعملية وفقا لرؤية تكاملية، بما يضمن التسريع في تنفيذ هذه الأولويات العشر وفقا للبرنامج الزمني المحدد.

ووجهت اللجنة في اجتماعها أمس برئاسة أمين عام مجلس الوزراء رئيس اللجنة عبد الحافظ ناجي السمّة الدعوة لوزيرة الشئون الاجتماعية والعمل ووزير التعليم الفني والمهني والمختصين في الوزارتين لمناقشة ما يخصهم في الأولوية الثانية المتعلقة بإيجاد المعالجات لضمان وجود العمالة اليمنية في سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي،وذلك في اجتماعها القادم.. مؤكدة انه سيتم مناقشة بقية الأولويات العشر مع المعنيين بما من شانه الخروج برؤية مدروسة قابلة للتطبيق وتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الأولويات.

واستعرض الاجتماع مشروع مصفوفة الإجراءات التنفيذية الحكومية ذات الصلة بتنفيذ الأولويات العشر، والتي تضمنت الإجراءات المتخذة من قبل اللجنة الفنية للمكتب التنفيذي الوزاري للأولويات، والإجراءات المتخذة في الفترة الماضية بحسب تقرير الوزارات المعنية، إضافة إلى خطط العمل المقترحة والاتجاهات المستقبلية للفترة 2010 - 2011م.

ونوهت اللجنة الفنية بتفاعل عدد من الوزارات المعنية في تقديم البيانات والمعلومات الخاصة بالإجراءات المتخذة خلال الفترة الماضية ضمن الأولويات العشر .. مؤكدة بهذا الخصوص ضرورة التركيز بشكل محدد وواضح على الأولويات المحددة في تقارير الانجاز المقدمة للجنة من قبل الوزارات المعنية.

وأكد أمين عام مجلس الوزراء رئيس اللجنة الفنية للمكتب التنفيذي الوزاري للأولويات حرص اللجنة على العمل برؤية موحدة وتكاملية تعتمد على منهجية واضحة وآليات فاعلة بما يمكن من الوصول إلى أفضل مستوى للأداء وتحقيق اعلى درجة من التناسق والتكامل والاستمرارية في تنفيذ الأنشطة والإجراءات لجميع الأولويات العشر.. مشيرا إلى وجود اتفاق واسع على إعطاء هذه الأولويات الأهمية القصوى في التنفيذ في ظل الدعم والحرص الذي تبديه القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية في تنفيذ هذه الأولويات باعتبارها أمراً حيوياً للدفع بعجلة التنمية الشاملة، بما من شأنه تحسين الوضع المعيشي للمواطن... مشيدا في ذات الوقت بمتابعة رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور الدائمة لأعمال اللجنة في إطار الحرص على تنفيذ الأولويات العشر وعكس نتائجها على ارض الواقع.

ولفت السمّة إلى أن الأولويات العشر انبثقت من ضرورات ملحة وتطلعات مجتمعية للتنمية المستدامة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، والانطلاق من خلالها للوصول إلى الأهداف المرجوة بحسب البرنامج الزمني المحدد.. مبينا أن هذه الأولويات تتسم بالتحديد وتدور حول أهداف معينة سيتم عكسها في خطط قابلة للتنفيذ، وهو ما يمثل مساندة كبيرة للجهود الحكومية المبذولة للدفع بعجلة التنمية الشاملة ضمن برنامجها العام المستمد من البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية والأجندة الوطنية للإصلاحات.

وأقر الاجتماع مشروع قرار الأمين العام لمجلس الوزراء رئيس اللجنة الفنية للمكتب التنفيذي الوزاري للأولويات بشأن اللائحة الداخلية التفصيلية للجنة الفنية.

واستعرضت اللجنة مشروع الميزانية التشغيلية للمكتب التنفيذي واللجنة الفنية للفترة أكتوبر - ديسمبر 2009م، وكذا عاما 2010 و 2011م.

وكانت اللجنة قد استعرضت في مستهل الاجتماع محضر اجتماعها السابق ووافقت عليه.

يشار إلى أن الأولويات العشر للحكومة خلال الفترة القادمة (2010 - 2011م) تتضمن تنفيذ برنامج حكومي لاستقطاب الكفاءات المؤهلة واجتذابها إلى العمل الحكومي القيادي وتستهدف توظيف أفضل 100 يمني من ذوي الكفاءات وتعيينهم في مناصب قيادية، وإيجاد المعالجات لضمان وجود العمالة اليمنية في سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى خفض فاتورة دعم المشتقات النفطية من دون أي تأثير على المواطنين من خلال التوسع في توليد الطاقة الكهربائية بالغاز بدلا عن الديزل، و التوسع في الاستكشافات النفطية والغازية باجتذاب شركات نفطية كبرى للعمل داخل اليمن والتسريع في عملية التفاوض وصياغة العقود وإجراءات الموافقة الحكومية من خلال توفير خبرات فنية وقانونية دولية للجهات المعنية بالتفاوض وصياغة العقود وإيجاد مسار سريع لإجراءات المصادقة الحكومية وتوفير الدعم والحماية للشركات النفطية أثناء العمل.

كما تتضمن هذه الأولويات إيجاد الحلول العاجلة لمشاكل الأراضي وضمان حقوق الملكية العامة والخاصة بما يعزز من ثقة المواطن، ووضع آلية وثيقة وفاعلة بين رئاسة الجمهورية والحكومة لمتابعة وتنسيق الأجندة الوطنية للإصلاحات وهذه الأولويات، وكذا إعداد خطة اقتصادية موحدة لمدينة عدن ووضعها محل التنفيذ باعتبارها العاصمة الاقتصادية لليمن، إضافة إلى تنفيذ حزمة من البرامج والإجراءات التي تعزز الأمن والاستقرار وتجسد جدية الدولة في فرض سيادة القانون لخلق بيئة استثمارية آمنة بما يتطلبه ذلك بالضرورة من تطبيق كامل لأسس الحكم الجيد.

وتشمل الأولويات تنفيذ معالجات سريعة لمشكلة المياه تقوم على تأمين مصادر جديدة للمياه والحد من استنزاف الأحواض المائية المتوفرة، وتنفيذ حملة إعلامية وطنية وعالمية تركز على تحسين صورة اليمن داخليا وخارجيا لإزالة الكثير من السلبيات التي ارتبطت بصورة اليمن في السنوات الأخيرة وعلى الفرص والايجابيات التي تمتلكها اليمن وكذا المخرجات المتوقعة في تنفيذ برنامج الأولويات.

## استعراض الرؤية الأولية للشركة الاستشارية الخاصة بمشروع التنمية الزراعية بساحل حضرموت

صنعاء/سبأ:

استعرض اجتماع عقد أمس بوزارة الزراعة والري برئاسة الوزير الدكتور منصور الحوشبي، الرؤية الأولية للشركة (ريناريديه) الاستشارية السويسرية العاملة بمشروع التنمية الزراعية بمديريات ساحل حضرموت وذلك لبناء ثمانية سدود تخزينية في المحافظة .

واستمع الاجتماع الذي ضم الفريق الاستشاري بالشركة ومدراء عموم المشاريع والتخطيط بالوزارة ومهندسين من متخصصي إعداد التصاميم، إلى تقرير رئيس الفريق الاستشاري الدكتور علاء الدين الظاهري حول المواقع المختارة فنياً لإنشاء تلك السدود إلى جانب تقديم عرض وثائقي حول الرؤية الفنية المتكاملة لتلك المواقع مع الأخذ بعين الاعتبار النواحي الاجتماعية والبيولوجية والجغرافية وغيرها .

وفي الاجتماع حث وزير الزراعة والري على ضرورة الإسراع في انجاز المهام الاستشارية المحددة في وثيقة المشروع، وبما من شأنه تنفيذ المشروع وانجازه في موعده المحدد .

وأشاد الوزير الحوشبي بالجهود التي يبذلها الخبراء الاستشاريون ودورهم في نجاح تنفيذ مشاريع السدود بحضرموت والتي تخدم التنمية الزراعية في المحافظة.

ويُعد مشروع التنمية الزراعية بساحل حضرموت والممول من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ ثلاثين مليون دولار أحد المشاريع الإستراتيجية التي يعوّل عليها في رفد التنمية الزراعية في البلاد .

ويهدف المشروع الذي سيتم تنفيذه لمدة خمس سنوات، إلى تقنين استخدامات الموارد المائية من خلال تحسين كفاءة الري السيلي وإدخال أنظمة الري الحديثة،إلى جانب حماية الأراضي من الانجراف والتدهور وكذا تطوير وتحسين الإنتاج الحيواني بمديريات حضرموت، إضافة إلى إدخال أنماط محصولية جديدة تتلاءم مع المناخ الزراعي في المنطقة .

كما يهدف إلى تحسين وتطوير المحاصيل النقدية والمحاصيل ذات الميزة النسبية،فضلا عن زيادة فرص العمل وتحسين دخل العاملين الزراعيين وظروفهم المعيشية.

حضر الاجتماع وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع تنمية الإنتاج الزراعي المهندس عبدالملك الثور ووكيل محافظة حضرموت للشؤون الفنية المهندس فهد سعيد المنهالي ومدير عام مكتب الزراعة والري بحضرموت المهندس محمد فرج عبدون وعدد من المسئولين .